# النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية واشكاليات دور الرئيس وتأثير الدين ومراكز الأبحاث ، والعلاقة بين السلطات

أ.م.د. محمد حسن دخيل

نبذة عن الباحث :
تدريسي في كلية العلوم السياسية جامعة الكوفة.

# The political system in USA and president role , religion researching centers effectiveness , and the relationship between authorities

Abstract

The political system in the United State of America characterized by several

Features , its influence is related by their system.

The importance of studying of the political system in USA and it effectiveness and developing ,and attention of some countries quotation from the political system of USA.

The target of this research problematic treatment the status of president in USA with respect to political system of the USA ,and pillars of authorities granted for him , and how to increase his authorities and influences , and reasons to increase his role and the effectiveness at presidential structure system and searching religions dimensions the role playing by researching centers for USA decision maker , adding the reality of the basic powers and the relationship between them.

There are several results of this research such as ,the presidential system guaranteed the stability for the USA , like provide multi chances for the government stability ,and the flexibility of authorities and relevance between goverance having power of authority and stability of self freedom

**الملخص :**

يتميز النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية بمميزات عدّة ،ويرتبط نفوذها ودورها الى حد بعيد بطبيعة نظامها السائد. وتكمن أهمية دراسة النظام الامريكي في فاعليته وتطوره ومحاولة بعض الدول لاقتباسه .

ويهدف هذا البحث لمعالجة اشكالية موقع الرئيس في النظام السياسي الأمريكي ،وركائز القوة الممنوحة له، وعوامل زيادة صلاحياته ونفوذه وأسباب توسع دوره ونتائج ذلك على بنية النظام الرئاسي وبحث الأبعاد الدينية ودور مراكز الابحاث والدراسات في صناعة القرار الأمريكي اضافة الى واقع السلطات الأساسية والعلاقة فيما بينها.

توصلت هذه الدراسة الى بعض النتائج ، ومنها ضَمِنَ النظام عوامل الاستقرار للولايات المتحدة ، وقد وفر هذا النظام فرصة أفضل لعمل الوزارة والقدرة على الحركة ، ووفق بين حكم يمتلك القدر اللازم من القوة والسلطة ، وبين درجة من الحرية الشخصية للأفراد ، اذ هناك عوامل عدة تساهم في الحد من صلاحيات الرئيس الواسعة الى جانب تأثر عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية وتنفيذها بشخصية الرئيس ومقدرته وعقيدته السياسية وطريقة تفكيره.

**المقدمة :**

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن بمركز مرموق بين دول العالم ، بل هي الدولة الأقوى في العالم . فهل هذه القوة تعود الى النظام الدستوري السائد فيها ، ام الى اسباب أخرى ؟

لعلّ هذه القوة تعود للنظام السياسي بمعناه الواسع بما فيه من عناصر بشرية وفكرية واقتصادية وحزبية وحياتية ودينية متحركة . بمعنى آخر ان القوى والسلطات الرسمية الثلاث المنصوص عليها في الدستور الامريكي قادرة على الحركة الدائمة النشطة في كل المجالات بهدف المحافظة على بناء الدولة بعناصرها الثلاثة والسلطة بحيويتها المطلوبة ، لبناء الدولة القوية ، مع الامتناع عن إتيان أي عمل حظره عليها الدستور . وهذا يوفّر الضمانات الكافية لحماية حقوق المواطن الامريكي وحرياته ، ويجنّب المجتمع أي صراع بين السلطة والفرد.[1]

تسعى الدراسة لمعالجة إشكالية موقع الرئيس في النظام السياسي الأمريكي ، وركائز القوة الممنوحة له ، وعوامل زيادة صلاحياته ونفوذه ، ونتائج ذلك على بنية النظام الرئاسي الأمريكي .

وتبحث هذه الدراسة في إشكالية البعد الديني و تأثير مراكز الأبحاث والتفكير لدى صانع القرار الأمريكي ، ودور المؤسسات والسلطات الأمريكية في تطور الحياة السياسية وفاعليتها .

وتفترض هذه الدراسة مساهمة النظام السياسي الأمريكي في تعزيز دور هذه الدولة واستقرارها وتجنيبها الصراعات المجتمعية والسياسية .

**أولاً : مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وركائز أهدافها**

لم تتكون المنزلة الهامة والنفوذ السياسي والقوة العسكرية للولايات المتحدة إلاّ بفضل جغرافيتها المتمثلة بالموقع وملامح السطح والمساحة ، وما تحويه هذه المساحة من قدرات اقتصادية ، إضافة الى السياسة الاستراتيجية التي انتهجها زعماؤها في التعامل مع المجتمع الدولي .[٢]

وقد وفّر الانتشار العسكري الواسع للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف مياه العالم وأراضيه ، إلى جانب تعاظم نفوذها السياسي والدبلوماسي سبقاً كبيراً لآلتها الصناعية والتجارية بما لا يضاهي أي قوة دولية اخرى .

ومن المعلوم ان النفوذ الاقتصادي والتجاري كان شديد الصلة ، ومنذ وقت مبكر ، بالقوة العسكرية والثقل السياسي لأمريكا . بل كثيراً ما تكون حركة الأساطيل والبوارج الحربية الامريكية جسراً ممهداً لتمدد شركاتها التجارية ومؤسساتها الصناعية والاستحواذ على الأسواق ، أو في الحدّ الأدنى انتزاع النصيب الاوفر منها.[٣]

وتحظى الولايات المتحدة بالتفوق أيضاً من حيث طريقة الحياة أو ما يمكن تسميته بالحضارة الأمريكية . فالأسلوب الأمريكي في الحياة بما يتسم به من جاذبية أصبح يثير الاعجاب ، إذ تحرص كثير من المجتمعات على محاكاة جوانب منه على الاقل . لذلك ، فإن الولايات المتحدة ليست قوة مسيطرة وحسب بل انها قوة ممسكة بمفاتيح السيطرة العالمية وهي لن تسمح لغيرها بأن يقترب من منطقة السيطرة ومفاتيحها .[٤]

ومما يجدر ذكره انه لا تتم عملية التخطيط الاستراتيجي في الولايات المتحدة بمعزل عن فكرها الاستراتيجي الذي يستند على ثلاث عقائد (البروتستانتية ، الليبرالية ، البراغماتية ) . لذا ، تدفع العقيدة الدينية الى ضرورة قيادة أمريكا للعالم ، وتدعو العقيدة الليبرالية الى اتباع نمط خاص من السياسات يستند على الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان ، بينما تتجه البراغماتية الى انتهاج سياسة المنفعة العملية المتبادلة استناداً الى المصالح المشتركة للولايات المتحدة مع الدول الاخرى.[٥]

ومن جانب آخر ، تتمثل بعض أهداف الولايات المتحدة في :

- جعل الكرة الأرضية مفتوحة ومرحبة لما يعرف بالعولمة ، وخصوصاً للشركات الاميركية العابرة للأوطان .
- منع قيام أي نظام آخر قد ينجح في بناء مجتمع بديل للنموذج الرأسمالي .
- نشر النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري على اوسع قدر ممكن من الكرة الأرضية ، لمنع قيام أية قوة اقليمية تتحدى السيادة الأمريكية ، ولخلق نظام عالمي يعكس صورة الولايات المتحدة .[٦]

وتتجسّد الامركة بأن الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى وحيدة في العالم ، وتمتلك من القدرات مالم يتوافر لدولة اخرى أو عدة دول متحالفة قررت أن تكون لها اليد الطولى المهيمنة على العالم . والهيمنة هنا تعني تحقيق المصالح الأمريكية بشكل مطلق بحيث تتحقق الرفاهية للشعب الأمريكي ويتحقق له الأمن والمزيد من الحرية والديمقراطية .[٧]

ولكن بالمقابل ، لقد أصبحت الولايات المتحدة أمةً مشحونة بالقلق ، انها قلقة من الارهابيين والدول المارقة ، والمكسيكيين ، ومن الشركات الاجنبية ، ومن التجارة الحرة ، ومن المهاجرين ، ومن المنظمات الدولية ، وهي أقوى دولة في التاريخ تجد نفسها محاطة بقوى خارجة عن سيطرتها .[٨]

وفي هذا الاتجاه ، يرى كثير من المراقبين أن البنية السياسية في الولايات المتحدة من وجوه عدّة هي حكم الأقلية الغنية ( OLigarchy ) ، وان الاجرار نحو حكم الأقلية هذا ، حدث من خلال تأثير الشركات والأغنياء وجماعات المصالح الخاصة ، وان المواطن الفرد ليس له تأثير في الطبقة الاقتصادية الغنية ، وفي جماعات المصالح المنظمة في ما يخص السياسة العامة . لذا يرى هؤلاء انه عندما تتعارض خيارات أغلبية المواطنين مع مصالح النخبة ، فإن النخبة هي التي تنتصر في النهاية .[٩]

**ثانياً : رئيس الولايات المتحدة : إشكالية تعاظم الدور وزيادة النفوذ ونتائج الصلاحيات الواسعة**

إن وضع " الرئيس " واختصاصاته وسلطاته كان أحد المشاكل الرئيسة التي واجهت واضعي دستور الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان يحركهم بالنسبة لهذا الموضوع امران : كيف يمكن ايجاد سلطة تنفيذية قوية تحرك الحكم وتدفعه من ناحية ، وكيف يمكن أن تظل تلك السلطة بعيدة عن الديكتاتورية .

وعلى الرغم ان المادة الثانية من الدستور التي تشير الى دور الرئيس واختصاصاته تعدّ اليوم غامضة وقاصرة بعض الشيء فإن العرف والعمل وكثيراً من التشريعات قد ساهمت جميعاً في الزيادة المضطردة لسلطة الرئيس خاصة منذ بداية القرن العشرين حيث بدأ اتجاه واضح لدى اغلب الشعوب يتمثل في ضرورة وجود سلطة تنفيذية قوية تواجه العديد من المشاكل المعقدة التي تقابلها الدول الحديثة الآن.[١٠]

وفقاً لذلك ، تحدّد المادة الثانية من الدستور الامريكي طريقة الانتخابات الرئاسية بما فيها المجمع الانتخابي . وهذه المادة عبارة عن حل وسط بين تيارين اعتملا أثناء وضع الدستور الامريكي : رأى الاول ان على الكونغرس أن يختار الرئيس بنفسه ، بينما شدّد التيار الثاني على وجوب اختيار الرئيس بالاقتراع المباشر من الشعب الامريكي.[١١]

ويرى بعض الباحثين في مجال النظام السياسي الأمريكي ان واضعي الدستور الأمريكي اتخذوا خطوة جريئة عندما مزجوا بين هيبة الملك ، وسلطة رئيس الوزراء في وظيفة انتخابية واحدة وهي رئاسة الدولة ، وان هذا المنصب ، برأيهم ، أعظم منصب على وجه الأرض .[١٢]

من هنا ، يرى ويلسون ان الشعب كله قد انتخب الرئيس ، وهو واعٍ بأن ليس هناك متكلم سياسي آخر غيره . انه الصوت الوطني الوحيد في جميع الامور إذا كسب مرة اعجاب البلاد فليس هناك قوة منفردة تستطيع معارضته ، ولا تستطيع قوى متحدة التغلّب على قوته بسهولة . إن مركزه يأخذ بخيال البلاد ، انه يمثل جميع الناس وليس ممثلاً لدائرة انتخابية .[١٣]

لذلك ، يتولى رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية كلاً من رئاسة الدولة والحكومة . وبالتالي ، يعدّ منصب رئيس الولايات المتحدة أحد أقوى المناصب في العالم . ويتولى الرئيس منصبه عن طريق اختيار الشعب له ، لذا يستمد سلطاته من الشعب لا من البرلمان ، ويجعله على قدم المساواة مع الأخير مادام ان كليهما يستند الى المصدر نفسه ، الا وهو الشعب .(١٤)

ان وجود رئيس دولة منتخب من قبل الشعب ، ويجمع بين صفة رئيس الدولة ورئيس قد منحه نفوذا كبيرا . وقد قصد واضعو الدستور الامريكي بذلك تحقيق المساواة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فقد ركزوا السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة المنتخب من الشعب ، ولذلك أصبح في مركز متعادل مع البرلمان الذي يستمد سلطته من الشعب هو الآخر . لكن الواقع العملي أثبت ان الكفة تميل لمصلحة الرئيس اذ انه ممثل الشعب بأكمله ويتمتع بتأييد غالبيته ، بينما النائب في البرلمان وان كان ممثلاً للشعب بأكمله الا انه لا يتمتع بالاغلبية الاّ في دائرته الانتخابية ، والتطور العلمي والثقافي أدى الى ازدياد دور السلطة التنفيذية وتزايد اختصاصها ماجعل الرئيس يتمتع بقوة ونفوذ في مواجهة البرلمان .(١٥)

إن أوّل مظهر من مظاهر حصر السلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة هو عدم وجود مجلس للوزراء بالمعنى القانوني ، أي عدم وجود مجلس متضامن يهيمن على مصالح الدولة يختص برسم السياسة العامة لها ويكون له ارادة جماعية في البتّ والتقرير بحيث تتخذ قراراته بأغلبية أعضائه . فليس للوزراء أن يجتمعوا ويصدروا أي قرارات مستقلة عن رئيس الدولة وذلك لانفراد هذا الأخير بالسلطة الحقيقية الفعلية في هذا الخصوص . وعلى ذلك ، فإذا ما اجتمع الرئيس بوزرائه فإن ذلك انما يكون لمجرد التشاور والمداولة بحيث ينفرد وحده بالرأي النهائي القاطع في الموضوعات محل هذه المداولة.(١٦)

إذا كان واضعو الدستور قد هدفوا الى اقامة سلطة تنفيذية قوية ، تتمثل في شخص رئيس الجمهورية ، فإنهم في الوقت ذاته كانوا يريدونها سلطة مقيدة لا سلطة مطلقة أو سلطة راجحة مسيطرة على غيرها من السلطات ، فأقاموها سلطة قوية ولكنها تحت رقابة قضاء مستقل ، ورقابة برلمان يستطيع أن يضع حداً لتعسفها بما له من حق الموافقة على الاعتمادات المالية والتشريعات التي تحتاج اليها السلطة التنفيذية . فضلاً عن ان مجلس الشيوخ يراقب سياستها الخارجية وبعض تصرفاتها الداخلية .

وإذا كان الشعب الأمريكي يحب ان يكون رؤساء الجمهورية ذوي شخصيات قوية لا سيّما في أوقات الأزمات أو الحروب . ولكن ينبغي ملاحظة انه يحدث أحياناً أن يكون اختيار رئيس ضعيف غير راجع الى سوء اختيار الحزب أو الشعب أو لعدم وجود شخصيات قوية ممتازة تصلح لمنصب الرئاسة وانما يكون اختيار ذلك الرئيس عمداً . فإذا كان الشعب الامريكي يحب الشخصيات القوية في مركز رئاسة الجمهورية إلا انه يناله منها التعب بعد حين ، وبعد انتهاء رئاسة رئيس ذي نشاط وشخصية قوية نجد الشعب يرغب في رئيس جديد ينال على يديه قسطاً من الراحة .(١٧)

أدّت نظرة الشعب الأمريكي الى رئيس البلاد على انه رمز يجتمع الشعب حوله ، وأنه الشخص الذي اختاره الشعب بالأغلبية ، وأعطاه ثقته ليقود البلاد ، وقد أعطى ذلك مؤسسة الرئاسة ميزة أساسية مستمدة من الشعب نفسه ، اضافة الى جاذبية الرئيس التي تجلب له التأييد الشعبي أو الرسمي ، عندما ينظر اليه بوصفه موحداً للأمة ، وتعطيه القدرة على تحويل المآسي الوطنية الى احتفالات بالأبطال والروح الأمريكية .[١٨]

وبسبب زيادة نفوذ الرؤساء الأمريكان لم تقف أية مؤسسة في وجههم ، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ولا سيما أن أغلب قراراتهم كانت تتخذ في حالات يكون فيها الرأي العام الأمريكي معبّأ بشعور الخوف على أمنه ، بسبب ما يُساق على انه تهديدات خارجية من اعداء معينين ، وأحياناً يكونون مصطنعين ، ما يستدعي ضرورة القيام بأعمال عسكرية لحفظ الأمن الأمريكي . فالكثير من الدراسات أثبتت أن الشعب الأمريكي يتوحد خلف الرئيس إذا ماكان هناك خطر يهدد الأمن الأمريكي .[١٩]

وغالباً ما يواجه الرؤساء الامريكان مشكلات تتعلق بوجود انقسام في الصلاحيات بين المؤسسات الدستورية ، تحت عنوانين هما الفصل بين السلطات والتوازن . وقليلاً ما يضغط الرؤساء على أعضاء الكونغرس لتأييد المشاريع التي يطرحونها للتشريع . وغالباً ما يضطرون للمساومة معهم بشأن التشريعات بقصد الوصول الى تسوية من أجل كسب أصوات كافية لتمرير التشريع المطلوب ، وحتى في حالة التوافق الحزبي التام بين انتماء الرئيس وبين الأغلبية في الكونغرس ، فالرؤساء لا يتوقعون الحصول على دعم مباشر من الأغلبية الحزبية في الكونغرس ، لسببين :

- **الأول** ، ان كلاً من الرئيس والكونغرس انتخبا من قبل الشعب مباشرة ولا توجد رابطة انتخابية مباشرة بين الرئيس والكونغرس كما في النظم البرلمانية .
- **الثاني** ، ان الرئيس وأعضاء الكونغرس لا يهتمان ببعض بقدر ما يهتمان بإعادة الترشح والانتخاب في دورة انتخابية قادمة.[٢٠]

وثمة ما يجدر قوله في مضمار نتائج تطبيق النظام الرئاسي ، تتمثل في ميزة الاستقرار الناجمة عن بقاء الرئيس على رأس الدولة والحكومة طيلة ٤ سنوات أو ٨ سنوات في الحكم ، تعدّ في مقدمة العوامل التي تجذب بعض الدول إلى محاولة اقتباس النظام الأمريكي . مع الاشارة الى ان امريكا لاتعرف ما يسمى بالازمات الوزارية ( أن تظلّ البلاد من دون وزارة بضعة اسابيع كما يحدث في الديمقراطيات الغربية ، وذلك لتعذّر تأليف وزارة تستطيع الحصول على أغلبية برلمانية)[٢١]

لذا ، يوفر الاستقرار السياسي لمرحلة انتخابية كاملة ، وتأمين استقرار الحكومة ، فرصة أفضل لعمل الحكومة وقدرتها على الحركة . وان الرئيس في ظل هذا النظام يتمتع بشعبية كبيرة وهيبة مهمة لأنه مرشح الأمة ومنتخب من قبلها ، وهذا ما يعفي الرئيس من الولاءات الضيقة.[٢٢]

ومن جانب آخر ، اثبتت العديد من الدراسات المتعلقة بعملية صنع القرار في السياسة الأمريكية ودور الرئيس في ذلك ، أن هناك اتجاهاً متزايداً لإضفاء الطابع المؤسسي على

الرئاسة ، كما أثبتت بعض الدراسات أن أغلب القرارات التي يتخذها الرئيس الأمريكي تكون من الناحية الفعلية قرارات الأجهزة المحيطة بالرئيس والتي يمكن ان تتحكم في اختياراته . ومن هذه الأجهزة سكرتارية البيت الأبيض ومكتب الميزانية ، ومجلس المستشارين الاقتصاديين ومجلس الأمن القومي ، والمجلس القومي لشؤون القضاء ومكتب الشؤون العلمية والتكنولوجية وغيرها ، وبطبيعة الحال فإن هذه الأجهزة المختلفة المحيطة بالرئيس ليست بالدرجة نفسها من الأهمية والتأثير ، بل غالباً ما تختلف أهميتها وتأثيرها باختلاف الرؤساء . ونظراً لتعدد هذه الأجهزة المحيطة بالرئيس الأمريكي فقد ذهب بعضهم الى القول بارتفاع درجة مؤسسية الرئاسة في الولايات المتحدة ، ما يعني اضعاف الدور الفردي أو الشخصي لرئيس الجمهورية .[٢٣]

وقد وصف بعض الكتاب دور الرئيس وصلاحياته بالقول : ان مكتب الرئيس يتصرف لا شعورياً وكأنه ينكر نظرية الفصل بين السلطات ويجمع في قبضته السلطة التنفيذية والمسؤولية الأساسية عن التشريع وان الرئيس هو أعلى السلطات في الدولة وان لديه من الاختصاصات ما يُمكّنه من السيطرة على سائر أجهزة الحكم الاخرى.[٢٤]

وبمثل ما مكّنت القاعدة الشعبية الرئيس الامريكي من أن يقف على رأس هرم الدولة ، فإن الدستور قد ألقى على عاتق رئيس الدولة أعباء كثيرة وأناط به مجموعة واسعة من المهام جعل الرئيس ترومان يصفها في احدى خطبه بأنها مجموعة ضخمة وهائلة من السلطات تجعل قيصر و جنكيزخان ونابليون يقضمون أظافرهم حسرة وندامة.

لذلك ، ينتظر من الرئيس ان يؤدي دوراً هاماً في تشريع القوانين ، فيطلب إليه ان يضع أمام الكونغرس جميع الحقائق والمعلومات التي قد تساعد في مداولاتهم ، وتمكنه من بيان الجوانب السيئة والايحاء بعلاجها . ولقد ازدادت سلطة رئيس الجمهورية في التأثير على عمل الهيئة التشريعية مع خضوع رئاسة الجمهورية لسيطرة الأحزاب السياسية واتخاذ الرئيس دور الزعيم الحزبي . ويملك الرئيس كذلك ، سلطة تعطيل التشريع مما يكفل له ادخال التعديلات المرغوبة وذلك عن طريق استخدام حقه في الرفض ( الفيتو ) أو التهديد باستخدامه.[٢٥]

لذلك ، يعدّ رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي ، في نظر شعبه محطّاً لآماله ، ورمزاً لقوته وأصالته ، الأمر الذي يزيد من هيبته ويقوي من نفوذه ، إذ يستطيع استناداً إلى الثقة المطلقة التي اولاها إليه شعبه أن يمثل قوة اجتماعية وسياسية تمكنه من تطبيق برنامجه دون تأثير عليه أو تدخل من جانب البرلمان ، وهذا الأمر كان له أثره في كسب تأييد الرأي العام بالنسبة للمسائل التي يوليها الرئيس اهمية خاصة .[٢٦]

ونخلص الى القول : ان الرئيس في النظام الرئاسي يتولى صلاحيات واسعة جداً تجعل من حكمه حكما شخصياً طيلة مدة ولايته . وتحدّ من هذا الحكم الفردي في الولايات المتحدة ، أول دولة تطبق النظام الرئاسي ، امور عدة :

- قصر مدّة ولاية الرئيس حيث يُنتخب الرئيس لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .
- انتخاب الرئيس من قبل الشعب مباشرة ، ما يضفي عليه صفة الحاكم الديمقراطي.

- تقييد سلطة الرئيس بإحكام الدستور تقييداً شديداً .
- الرقابة التي تمارسها وسائل الاعلام على السلطة الرئاسية .[٢٧]

ولابد من ايراد فكرة موجزة عن نائب الرئيس ، إذ يمنح النظام السياسي الامريكي الرئيس سلطات واسعة ولا يترك لنائبه إلا المهمات الشكلية والزيارات البروتوكولية والوقوف وراء الرئيس في المناسبات الرسمية . ولا يحقّ لنائب الرئيس الاعتراض على أي موقف أو رأي يبديه الرئيس .

كما لا يحق له ، رغم كونه منتخباً ، الادلاء بأي تصريح عن السياسة الخارجية قبل الحصول على موافقة الرئيس ، أو وزير الخارجية ، او مستشار الأمن القومي .[٢٨]

**ثالثاً : البعد الديني في السياسة الامريكية : تأثير ونتائج**

هناك وجهتا نظر ، في ما يتعلق بتأثير الدين على السياسة الامريكية ، حيث يرفض فريق من الباحثين ومنهم الدكتور صلاح قنصوه ، الأستاذ في جامعة القاهرة ، أن يكون للدين تأثير على السياسة الأمريكية ، ويعتبر أن ما يُشاع من ان الدفاع الأمريكي عن " اسرائيل " يقوم على أسباب دينية هي طريقة شرقية في التفكير ، نشأت من عصور الاضمحلال الاسلامي ، حيث كان الانسان يصنّف لديانته ، أما المواطن الأمريكي فهو لا يخضع مواقفه السياسية للدين ، ونحن نحاول تطبيق طريقة تفكيرنا على العقل الأميركي ، فأميركا تساند " اسرائيل " ، لأن الأخيرة تحقق الأهداف الأميركية ، وهي تمثّل صخرة عاتية في وجه أي تقدم في المنطقة .

ولكن بمقابل ذلك ، تظهر دراسات تبين جوانب البعد الديني في رسم ملامح السياسات الخارجية للولايات المتحدة . حيث يُلاحظ قوة التيار الأصولي المسيحي الذي يعد التيار الأكثر تنظيماً داخل المجتمع الامريكي ، ويملك قدرات هائلة مالية ومؤسساتية واعلامية ، كما انه يشكل جماعة ضغط على المستوى الانتخابي والارتقاء السياسي في اروقة الحكومة الامريكية .

ويركز المحافظون الجدد ، من جانبهم ، على ترجمة تطبيق الافكار الدينية من خلال المؤسسات ، وذلك لحفظ النظام السياسي وهنا يدخل الدين في رسم السياسة الداخلية . ويرى هؤلاء ان امريكا ينبغي أن تكون سيّدة العالم .[٢٩]

واذا كان الدين يحتلّ أهمية كبيرة في الولايات المتحدة منذ نشأتها والى يومها هذا وعلى مختلف الأصعدة اجتماعياً وسياسياً وعسكرياً فإن العقود الأخيرة شهدت تنامياً لأهمية الجانب الديني في السياسة الامريكية ومدى تداعياتها على العالم . فمنذ ان استأثر اليمين الأمريكي والمحافظون الجدد بإدارة السياسة الامريكية تبنّوا حالة الصدام ، وبعد ان كان الاقتصاد والجغرافية والسياسة هي محور استراتيجية السياسة الامريكية التي تنبثق عنها الحركة السياسية والاقتصادية ، صارت الرؤية الدينية هي الأساس لهذه السياسة .[٣٠]

ان المواطن الأمريكي أصبح يشارك في الحياة السياسية والاجتماعية لابصفته مواطناً أمريكياً علمانياً ، إنما بصفته بروتستانتياً أو كاثوليكياً ، او مسلماً أو يهودياً ، بحث تؤدي الدوافع الدينية دوراً رئيساً في تحريك الأمريكيين في الكثير من مواقفهم .[٣١]

يؤمن المحافظون الجدد بدور القوة العسكرية بوصفها اداة أساسية لمواجهة التحديات ، والنزاع في العالم . والعلاقات الدولية بالنسبة لهم تقوم على القوة ، كما ان السلام الحقيقي ، انما يأتي فقط نتيجة للانتصار في الحرب ، وليس بالدبلوماسية والعدالة .

ويكنّ المحافظون الجدد قدراً كبيراً من الرفض لدور المنظمات الدولية والقانون الدولي ، وجهود الحد من التسلح ، وبشكل خاص ، يناصبون " الامم المتحدة " العداء ، حيث يرون أن القوة العسكرية يجب أن تبقى أساساً رئيساً للسياسة الخارجية وقد آمن المحافظون الجدد بأنهم قادرون على التدخل العسكري لإعادة تشكيل الدول .[٣٢]

لذلك ، يرى المحافظون الجدد ان الأنظمة الداخلية للدول الأجنبية تمارس دوراً مهماً في تحديد سياساتها الداخلية .

والمعتقد ان الأنظمة غير الديمقراطية بطبيعتها ستتبنى مواقف معادية للمصالح الأمريكية ، ومن ثم فإن امن الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد في نهاية المطاف على انتشار الديمقراطية وحقوق الانسان .

ويعتقد المحافظون الجدد ان المبادئ والقيم الامريكية بطبيعتها متفوقة على غيرها ، وقابلة للتطبيق عالمياً .

وهم يحتجون بأن على الولايات المتحدة ان تستغل لحظة هيمنتها في الترويج بنشاط للديمقراطية فيما وراء البحار ، واطاحة الانظمة غير الديمقراطية . ويرون انهم بهذه الطريقة يستطيعون ، عبر استخدام القوة ، وبخاصة العسكرية ، أن يتصرفوا بوصفهم قوة من أجل الخير في العالم.[٣٣]

ولا يخفي المحافظون الجدد تأييدهم لمبدأ الامبراطورية الامريكية والسّعي من أجله . كما انهم يؤمنون بأن الامبريالية إذا كانت تقدمية بطبيعتها فهي أمر جيّد . لذلك ، فانهم ، بالمقابل ، يؤيدون استخدام القوة الأمريكية لغرض نشر المثل والقيم الامريكية ، وان استخدام القوة يجب ألا يكون قاصراً على الدفاع عن أمن البلاد .[٣٤]

وفي ما يتصل بالبعد الديني ، فقد نجح التيار المسيحي الأصولي في الحصول على ما يريد في أغلب الأحيان ، بسبب تنظيمه وتوحيد جهوده من خلال منظمات وجمعيات منتشرة في طول الولايات المتحدة وعرضها ، يزيد عددها على اكثر من ٢٥٠ منظمة وجمعية .[٣٥]

تعتبر الحركة الصهيونية – المسيحية ان الولايات المتحدة هي المكلّفة بالقيام بكل ما من شأنه ان يحقّق الشروط اللازمة لعودة المسيح . لذلك ، فإن القرار الامريكي بمساعدة اسرائيل ليس قراراً سياسياً ، ولا يُنفّذ على أساس انه يخدم مصالح الولايات المتحدة ، فقد يتناقض كثيراً مع مصالحها ، ولكن هناك ايمان بأنه يخدم المشيئة الالهية ، وانه يتم تنفيذه وفقاً لتعاليم إلهية ، واستجابة لمشروع إلهي يتطلب وجود اسرائيل والدفاع عن اليهود.[٣٦]

**رابعاً : دور مراكز الابحاث والدراسات في صناعة القرار الامريكي**

تعدّ المراكز البحثية ، أو ما يطلق عليه مراكز الفكر Think –Tanks من أبرز سمات المجتمع المدني السياسي الأمريكي لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر في مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة ، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي .

ويرجع دور تلك المراكز في صياغة السياسة الخارجية الامريكية الى عاملين :
الاول هو طابع اللامركزية في النظام السياسي الامريكي الذي يتيح الفرصة والقنوات الشرعية للمشاركة في صنع السياسة الخارجية وتطبيقها .
أما العامل الثاني فهو انخراط الولايات المتحدة بوصفها فاعلاً رئيساً في العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين ، وتطور هذا الدور عبر مراحل مختلفة ، وقد صاحب هذا التطور منذ بداياته ظهور المراكز البحثية الامريكية : مثل مركز كارينجي للسلام الدولي ومجلس العلاقات الدولية .[٣٧]
وتتصف الولايات المتحدة الامريكية بكثرة مراكز الابحاث فيها ، وتلك سمة تتميز بها عن سائر دول العالم . يعود السبب الرئيس لتلك الظاهرة الى الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الامريكي ، حيث يقوم النظام السياسي الامريكي على لامركزية عالية وسهولة الاختراق بصورة كبيرة من قبل مراكز الابحاث وخبرائها لإقامة مواطئ قدم ونفوذ وتأثير داخل مؤسسات النظام السياسي.
تتعدّد مهام مراكز الأبحاث ، إذ تشمل تقديم الاستشارات في ميدان السياسة الخارجية والاقتصاد والانتخابات . وينصب جزء كبير من عمل تلك المراكز في الدور الذي يمكن ان تضطلع به في ميدان الاستشارات لمرشحي الرئاسة الامريكية أو لغيرهم من المرشحين للمناصب التنفيذية للبيت الأبيض أو غيرها من المناصب العليا.[٣٨]
شهد المسرح السياسي الامريكي وجود اكثر من ١٢٠٠ مؤسسة متنوعة الاتجاهات يمكن تصنيفها في دائرة مخازن الفكر ، حيث تقوم هذه المراكز بتقديم الأبحاث والمشورة السياسية الهادفة للتأثير الموجه في القرارات السياسية الامريكية لخدمة أغراض خاصة لقطاعات محددة تمثلها الجماعات الضاغطة .
تستعمل هذه المراكز قنوات متنوعة لترويج أفكارها ومواقفها وتسويقها عبر نشر مقالات الرأي واصدار الكتب والمجلات الفصلية والدراسات والتقارير الموسمية والحرص على تكريس الحضور الاعلامي لأبرز خبرائها ومحلليها عبر المقالات الصحفية والاذاعية والتلفزيونية ، فتستعين لجان الكونغرس المختلفة بخبراء مراكز التفكير في جلسات الاستماع والشهادات التي تجري دورياً للتأثير في الخيارات السياسية .[٣٩]
تقوم مراكز الأبحاث ومراكز صنع الافكار بتقديم المشورة الى صانع القرار من خلال الأبحاث الموجّهة غير الموضوعية التي تعدّها . وتؤثر ايضاً لناحية تكوين الرأي العام من خلال الظهور المتكرر في وسائل الاعلام . ومن الملاحظ ان التطورات التي أدّت الى تقوية تحالف الصناعيين والعسكريين في الولايات المتحدة سارت جنباً مع التطورات التي أدّت الى تقوية مصانع الافكار في رسم السياسة الأمريكية وتوجيهها . من هنا ، فإن مصانع افكار امريكية معينة قد مدّت نطاق عملها ونفوذها الى المجمع الصناعي – العسكري ، وأصبحت جزءاً أساسياً من مكوناته ، وأداة في اضفاء الشرعية عليه .
وبالتالي ، فان مصانع الافكار الامريكية ذات الصلة بالمجمع الصناعي – العسكري هي الأضخم أجهزة وميزانية وانتاجاً ، والأعمق نفوذاً وتأثيراً على السياسة الامريكية وخصوصاً في تجلياتها العسكرية .[٤٠]

اذاً ، توفّر مؤسسات الفكر والرأي ، من منظور صانعي السياسة الأمريكية ، خمس فوائد رئيسة ، فهي تولد " تفكيراً جديداً لدى صانعي السياسة الامريكية ، وتوفّر خبراء للعمل في الحكومة والكونغرس ، وتؤمن لصانعي السياسة حيزاً لإيجاد تفاهم مشترك حول الخيارات السياسية المختلفة ، وتثقف المواطنين الامريكيين عن العالم ، وتوفر امكانية قيام فريق ثالث بالوساطة بين جهتين حكوميتين متنازعتين".[٤١]

**خامساً : واقع السلطات في الولايات المتحدة : أبعاد التعاون ، وآفاق العلاقة**

برزت في الدور الامريكي فكرة الفصل بين السلطات والتي اكتسبت شكلها النهائي على يد مونتسكيو ووجدت الافكار المتعلقة بالفصل بين السلطات تقبلاً واسعاً لدى الأمريكيين ، ولذلك أخذ الدستور بهذه الفكرة أي الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، كما عمل الدستور الامريكي ايضاً على ايجاد نوع من انواع الحل التوفيقي بين النزعتين الانفصالية من جانب والاتحادية من جانب آخر وذلك من خلال الأخذ بفكرة الازدواجية في المجالس التشريعية سواء على المستوى الاتحادي أو مستوى الولايات.[٤٢]

**١- الكونغرس والعلاقة مع الرئيس**

يؤدي الكونغرس دوراً في التأثير على السياسة الخارجية . فهو يرسم للادارة خطوطاً عريضة أو توجهات عامة تجد الادارة نفسها ملزمة الى حد كبير بعدم الخروج عنها ، خصوصاً عندما يكون الرئيس جمهورياً والأغلبية ديمقراطية ، كما هو الحال غالباً او العكس .[٤٣]

الى ذلك ، يتصل أعضاء الكونغرس الأمريكي بشكل مباشر أو غير مباشر بالجمهور الاجنبي بواسطة طرق عدّة لتعزيز وسائل الدبلوماسية الشعبية ، كما يعمل الكونغرس على تخصيص موازنة الدبلوماسية الشعبية . ويمثل الكونغرس مصدراً تستمد منه المهارات والمعارف اللازمة لإرساء القيم الديمقراطية الأمريكية ، ويعمل على استمالة الشعوب تجاه الولايات المتحدة وسياستها .[٤٤]

وقد جعل الدستور الامريكي من مجلس الشيوخ الى جانب كونه احد فرعي السلطة التشريعية مجلساً تنفيذياً . إذ يشترك مع الرئيس في بعض شؤون السلطة التنفيذية المتمثلة في تعيين كبار موظفي الحكومة الفدرالية والسفراء والقناصل وأعضاء المحكمة العليا ، وذلك باشتراط ضرورة موافقة هذا المجلس على تعيين هذه الطبقة من الموظفين ، وكذلك المصادقة على المعاهدات باكثرية ثلثي أصوات المجلس على الأقل التي أبرمها رئيس الجمهورية .[٤٥]

وقد يجد المتتبع في أحيان عديدة في اطار الاختلاف بين الرئيس والأغلبية في الكونغرس ، ان سيطرة أحد الحزبين على مجلسي الكونغرس ، فيه ما يفيد انه سيضع أجندة أعمال الرئيس تحت ضاغط برنامجه التشريعي . ونقاط التقاطع الضاغطة في هذا المجال عديدة ، أبرزها الموازنة الفدرالية ، الضرائب ... إلاّ ان الرؤساء الأمريكيين غالباً ما يسعون الى بناء علاقات أفضل مع الكونغرس ، وفي احيان يلجأون الى بناء تحالف حزبي هجين قائم على

المصالح مع زعماء الحزب الآخر الحاصل على الأغلبية في الكونغرس لتحرير قرارات أساسية موجودة في جدول أعماله .(٤٦)

**٢- المحكمة العليا ودورها السياسي**

الى جانب كون المحكمة العليا مؤسسة قضائية ، فهي تعدّ جزءاً من العملية السياسية Political Process الجارية في الولايات المتحدة ، إذ انها تؤدي دوراً بارزاً في الحياة السياسية ، إذ غالباً ما تدعى لأن تقرّر ما تراه مناسباً بشأن قضايا خلافية عامة وتنطوي على أهمية سياسية بالغة .

وقد استعانت المحكمة العليا بالاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل وحتى الفلسفية في سياق تسويغها لقراراتها المختلفة . لذلك احتلت المحكمة العليا موقعاً متقدماً في النظام السياسي الأمريكي ، ويذكر هيوز ، رئيس المحكمة ، في هذا الشأن " نحن محكومون من قبل دستور ، ولكن هذا الدستور هو ما يقول القضاة إنه هو " .(٤٧)

تتمتع المحكمة العليا بسلطة سياسية تفوق في ثقلها بقية السلطات أو على الأقل توازيها ، وهذا ما حدا بالعلامة الفرنسي ادوارد لامبير لإصدار مؤلفّه عن نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية تحت عنوان " حكومة القضاة " ، الأمر الذي يشير الى دور رجال القضاء وتجاوزهم لحدود سلطتهم وسيطرتهم على شؤون الحكم .(٤٨)

**٣- السياسة الخارجية والاستراتيجية والرئيس**

في المدرسة الامريكية ، هناك اتجاهان بارزان في السياسة الخارجية هما :

١- **الاتجاه الانعزالي** : وهنا لايمكن فهم العزلة بمعناها المطلق ، أي التقوقع التام ، بقطع كل أوجه الاتصال والتفاعل مع بقية الوحدات الدولية ، ولكن المقصود هنا ( العزلة النسبية ) أي تقليل درجات الانغماس في البيئة الدولية .

٢- **الاتجاه التدخلي** : وهو محاولة الوحدة الدولية ، التأثير في سياسات الوحدات الأخرى ، من خلال التأثير في تركيب السلطة عبر الاستعمال المحسوب للأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية من قبل دولة معينة ، للتأثير في السياسة الداخلية او السياسة الخارجية لدولة اخرى.(٤٩)

وفي هذا الاطار يقول بريجنسكي Brzezinski ، مستشار الأمن القومي الامريكي الاسبق ، يميل الرؤساء الذين يتوجّهون الى السياسة الخارجية الى الاعتماد بشدة على مستشاريهم للأمن القومي والى رفع شأنهم ، والرؤساء الأكثر انشغالاً بالقضايا الداخلية الى تفويض وزراء الخارجية بالسياسة الخارجية ويعهد اليهم بحرية التصرف.(٥٠)

ان واحدة من اهم صيغ التفكير الاستراتيجي الامريكي هو التكامل او الانسجام في ادارة المصالح الاستراتيجية ، فالاستراتيجية بوصفها خطة تتبدل بحسب اولويات المصالح العليا للدولة والتي تتقرر بفعل رؤية الرئيس للشؤون الخارجية . ومن ثم فإن منطق التعامل مع التحالفات يتغير وفقاً لتقييم الرئيس وفريقه الرئاسي لبيئة النظام الدولي . وهذا يعدّ من أهم ميزات الاستراتيجية الامريكية في ادارة الشؤون الخارجية ، فتقدير المصالح واعتماد نماذج متعددة في ادارتها يساهم في اعادة انتاج مبادئ جديدة للعلاقة بين القوة المهيمنة والقوى العظمى في اطار ذلك.(٥١)

وفي مجال الحديث عن الاستراتيجية ، لابد من ايضاح العقيدة العسكرية الامريكية ، إذ تُعرّف العقيدة العسكرية بأنها " جميع المبادئ والسياسات والأمور الفنية والأساليب التي بموجبها تتمكن القوات المسلحة من توجيه أعمالها ، فهي تستنبط من الأفكار والممارسات المتطورة التي يتفق عليها ، سواء اكانت نابعة من الخبرة العملية أم النظرية".(٥٢)

وعليه ، تحدد العقيدة العسكرية اهداف الاستراتيجية العسكرية الامريكية وانجازاتها القائمة على أسس يمكن عدّها من الثوابت في الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة ، ويقف في مقدمها منع العدوان في الصراعات الاقليمية الكبرى ، علاوة على وجوب توفر وجود فاعل خارجياً يقضي بتمركز قوات رئيسة في العالم في وقت السلم للحيلولة دون وقوع العدوان وحماية المصالح الاستراتيجية .(٥٣)

وبذلك فإن الاستراتيجية الامريكية ، ورغم تغير توازنات القوى في البنية الهيكلية للنظام الدولي وبالشكل الذي ضمن للولايات المتحدة انفراداً متميزاً ، فإن هذه الاستراتيجية كانت وما تزال تبدي ميلاً واضحاً ونزوعاً قوياً الى تبني اسلوب ردع فعال يظهر قدرة الولايات المتحدة وتصميمها على استخدام قوتها العسكرية إذا تعرضت مصالحها الحيوية الى الخطر .(٥٤)

ولعل اهم مايميز دور مؤسسة الرئاسة انه لا تخلو اية ادارة من الادارات الامريكية التي تعاقبت على رئاسة الولايات المتحدة من تبنيها لنمط من مبادئ العمل الاستراتيجي المتضمن لهامش من التصعيد والتهديد باستخدام القوة المسلحة .(٥٥)

من هنا ، يعدّ الرئيس في الولايات المتحدة اللاعب الأساس في السياسة الخارجية ، وهو المسؤول الاول عن ادارة الشؤون الخارجية لبلاده . صحيح ان الولايات المتحدة دولة مؤسسات ، غير ان شخصية الرئيس تؤثر بشكل كبير في عمل هذه المؤسسات ، ذلك لأنّ تلك المؤسسات لاتملك أجندة سياسية بذاتها ، وانما يتم استخدامها لتنفيذ الاجندة السياسية للرئيس الامريكي .

فالرئيس الفائز في الانتخابات يأتي بفريقه وأتباعه على المستوى السياسي في كل المؤسسات وذلك لضمان حالة الانسجام على مستوى القرارات والتنفيذ . وفي ضوء الصلاحيات الفعلية التي يمتلكها الرئيس فهو قادر إذا ما أراد ان يحقق أجندته السياسية ، وإن كانت تخالف السياق العام لما اعتادت عليه هذه المؤسسات .(٥٦)

لذلك تتأثر عملية صنع السياسة الخارجية الامريكية وتنفيذها بشخصية الرئيس ومقدرته ، وعقيدته السياسية ، وطريقة تفكيره في أي مرحلة من مراحل ادارته للبيت الأبيض ، ولا سيّما في الوقت الراهن الذي يشهد ارتفاعاً ملحوظاً نحو أنموذج الدبلوماسية السياسية ( دبلوماسية القادة والرؤساء ) ، أي دخول القادة بشكل مباشر في عملية تنفيذ السياسة الخارجية ، وعليه ، تعكس السياسة الخارجية الامريكية لمسات الرئيس الشخصية وتوجهاته في التعامل مع تفاصيل تلك السياسة.(٥٧)

**الخاتمة**

إنّ تطور الحياة السياسية في الولايات المتحدة وتوسع مصالحها ، جعل صنع التوجهات وعلى وفق التفسير الدستوري غير مكتمل ، ويمكن تصحيحه مادامت هناك جهات عدة ترى مصلحتها في توجيه السياسة الامريكية ، وصياغة خياراتها الاستراتيجية من لم يذكرهم الدستور الامريكي صراحة . وهؤلاء يستمدون تأثيرهم من علاقاتهم بمؤسسات النظام السياسي الامريكي : كما في وكالات المكتب التنفيذي للرئيس الامريكي وهيئاته ، أو لجان الكونغرس المعنية بمراقبة أداء السلطة التنفيذية . أو قد يستمدون تأثيرهم بوصفهم عناصر مؤثرة في الاقتصاد الأمريكي : مثل أصحاب شركات النفط ، وشركات السلاح .. او قد يستمدون تأثيرهم في التوجهات الاستراتيجية من حقيقة انهم صانعو أفكار أو صانعو سياسة ، من قبيل الجامعات ومراكز الأبحاث الامريكية المتخصصة .(٥٨)

وينطوي الدستور الامريكي على فكرة مفادها أن هناك بعض الأشياء يجب ألاّ تتدخل فيها الحكومة سواء كانت حكومة اتحادية أو محلية . ولعل من أبرز هذه الأمور الحقوق والحريات الفردية مثل حق الحياة والحرية والملكية ، ففي مثل هذه الحالات وغيرها يتضح أن واضعي الدستور الأمريكي قد حاولوا أن يجدوا حلاً لمشكلة هامة وهي كيف يمكن ايجاد حكومة تمتلك القدر اللازم من القوة والسلطة لإجبار مواطنيها على طاعتها ، وتضمن في الوقت نفسه اكبر درجة من الحرية الشخصية للأفراد .(٥٩)

ان القرار السياسي في الأنظمة التعددية ليس مجرد انعكاس لقرار رئيس الدولة وانما محصّلة لموازين القوى داخل المؤسسات التي تعكس الى حدٍ ما توجهات المجتمع .

ففي النظام السياسي الأمريكي والذي يعتمد على الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، نجد احياناً تبايناً بين موقف الادارة الرئاسية من جهة وبين الكونغرس من جهة ثانية .

ويلاحظ ان وزارة الخارجية تتأثر بقدر أكبر بالعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى . وفي الوقت نفسه ، تتمتع الادارة الرئاسية باستقلالية نسبية تجاه السلطة التشريعية والرأي العام ، في حين أن النواب والشيوخ يعكسون مباشرة مواقف الناخبين وجماعات الضغط الاقتصادية والثقافية ، واللوبيات اليهودية . والجدير بالذكر ان الكونغرس يظلّ أقل اكتراثاً لاعتبارات الاستراتيجية ويظلّ أكثر اهتماماً بالمواقف ( المبدئية ) وذات المغزى السياسي الايديولوجي .

وهذا لايعني انه بالضرورة اكثر تطرفاً من الادارة الرئاسية ، فهو قبل كل شيء انعكاس لموازين القوة الداخلية .(٦٠)

---

## الهوامش

١ - د. نعمان الخطيب ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار الثقافة ، عمان ، ٢٠١٣، ص٣٧٣.
٢ - د.عبدالحميد غنيم ، الجغرافيا السياسية ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٩٨٧، ص٢٧٠.
٣ - د.رفيق عبد السلام ، الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص٢٥.
٤ - د.ابراهيم ابو خزام ، اقواس الهيمنة دراسة لتطور الهيمنة الامريكية ، دار الكتاب الجديد، بيروت ، ٢٠٠٥، ص٢٧٢.
٥ - د.فوزي حسين ، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ٢٠١٣، ص١٥٣.
٦ - كمال مجيد ، العولمة والدولة ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٢، ص٩٠.
٧ - د.محمد مهنا ، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦، ص٣٨٧.
٨ - فريد زكريا ، عالم ما بعد امريكا ، ترجمة بسام شيحا ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٩، ص٢٣١.
٩ - John Cassidy , " Is America an oLigarchy " ? , The New Yorker ( 18 AprIL , 2014)
١٠ - د. يحيى الجمل ، الأنظمة السياسية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص١٨٤.
١١ - Gary Bugh , ed.,Electoral Collage Reform ; challenges and possibilities ( New York ; Ashgate Publishing , Ltd , 2010 , P.40.
١٢ - د.محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص٢٤.
١٣ - د.ابدوريا ، المدخل الى العلوم السياسية ، ترجمة نوري محمد حسين ، مطبعة الديواني ، بغداد ، ١٩٨٨، ص٢٠٤.
١٤ - د. ادمون رباط ، الوسيط في القانون الدستوري العام ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ج١، ص٤٩٢.
١٥ - د.ثروت بدوي ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠١١، ص٣١٦.
١٦ - د.محمود عمران وآخرون ، النظم السياسية عبر العصور ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩، ص٣٦٦.
١٧ - د.عبد الحميد متولي ، القانون الدستوري والأنظمة السياسية ،منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٣ ، ص٣٠٦.
١٨ - O'Connor and Sabato , The Essentials of American Government ; Continuity and change , New York ; Longman , 2002 , p.201.
١٩ - د.عامر عواد ، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠، ص٧٩.
٢٠ - عدي البديري ، دور الأحزاب في الحياة السياسية الأمريكية ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، ٢٠١٥، ص٣٠٩.
٢١ - د.عبد الحميد متولي ، القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، منشأة المعارف ، الأسكندرية ، ١٩٦٣، ص٢٦٨.
٢٢ - د.ماجد شبيطة ، الرئيس في النظام الدستوري الامريكي ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٢.
٢٣ - Louis loeb and Daniel Berman , American Politics – crisis and challenge ( New York ; Macmillan publishing co. 1975 ) p.85.

٢٤ - Riker , william ; Democracy in the United states N.Y. 1967, p.194.
٢٥ - د.محمد نصر ، في النظريات والنظم السياسية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص٥٣٥.
٢٦ - د.ابراهيم شيحا ، وضع السلطة التنفيذية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦، ص٩٧.
٢٧ - د.زهير شكر ، الوسيط في القانون الدستوري ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ١٩٩٤،ص٢٠٩.
٢٨ - د.محمد المجذوب ، القانون الدستوري ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٢، ص٢٠٤.
٢٩ - رياض جرجور وآخرون ، صناعة القرار في أمريكا ، المركز الثقافي ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص٦١.
٣٠ - ناطق متعب ، البعد الديني في الفكر السياسي الامريكي ، دار الجواهري ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص٨٣.
٣١ - محمد بوبوش ، " البعد الديني في السياسة الخارجية الامريكية " ، بحث منشور على الموقع الالكتروني ، www.alsharqalarbi.org.Uk.
٣٢ - د.سمير حسن وآخرون ، الفكر السياسي الحديث والمعاصر ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠١٤، ص٢٥٧.
٣٣ - Gary dorrien , ' Consolidating the Empire ; Neoconservatism and the Politics American Dominion " political Theology , vol.6 , no.5 , 2005 ,p.428.
٣٤ - د.ايناس العزي ، استخدام القوة الصلبة في العلاقات الدولية ، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص٢٩٠.
٣٥ - يوسف الطويل ، الحملة الصليبية على العالم الاسلامي والعالم ، دار صوت القلم ، مصر ، ٢٠١٠ ، ص٩٤.
٣٦ - د.محمد السماك ، البعد الديني في السياسة الخارجية الاميركية ، في : صناعة القرار في امريكا ، مركز الامام الثقافي ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص٧١.
٣٧ - كريم القاضي ، مركز الدراسات المؤثرة في السياسة الخارجية الامريكية ، ملف الاهرام الاستراتيجي ، صحيفة الاهرام ، القاهرة ، العدد ١١٢٦ ، ابريل ٢٠٠٤.
٣٨ - د.صباح كبة ، مراكز الابحاث الامريكية ودورها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، شركة الاحمدي ، بغداد ، ٢٠١٥، ص٢٨.
٣٩ - د.منذر سليمان ، دولة الامن القومي وصناعة القرار الامريكي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣٢٥ ، اذار ٢٠٠٦، ص٣٧.
٤٠ - سمير كرم ، مصانع الافكار الامريكية ، في صناعة القرار في امريكا ، مركز الامام الثقافي ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص١٤٦.
٤١ - مجموعة باحثين ، مراكز الابحاث والدراسات الاستراتيجية ، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية ، بغداد، ٢٠٠٥،ص٣٤.
٤٢ - Ernest Griffith , The American System Government ( New York ; Frederick Praeger 1965 ) p.19.
٤٣ - د.سعد توفيق ، علاقات العرب الدولية ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٣، ص٣١.
٤٤ - د.حيدر القطبي ، الدبلوماسية الشعبية بين الاعلام والدعاية والحرب النفسية ، دار اسامة ، عمان ، ٢٠١٣، ص١٤١.
٤٥ - د.محسن خليل ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩، ص٤٢٨.

٤٦ - James H.Thurber , " An Introduction to Presidential – Congressional Rivalry " in ; David P.Fidler ( etal. ) , American Politics ( Boston , MA : Pearson Custom Publishing , 2003 ) p.166.

٤٧ - اندريه هوريو ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، ترجمة علي مقلد وآخرون ، الأهلية للنشر ، بيروت ، ١٩٧٤، ص٤٢٧.

٤٨ - د. اسماعيل مرزه ، القانون الدستوري ، دار ورد الاردنية ، عمان ، ٢٠١٥، ص٥٠٦.

٤٩ - د. زهير ابو عمامة ، أمن القارة الاوربية في السياسة الخارجية الاميركية بعد نهاية الحرب الباردة ، دار الوسام العربي ، الجزائر ، ٢٠١١، ص٤٣.

٥٠ - زبغنيوبريجنسكي ، الفرصة الثانية ، رؤساء وازمة القوة الامريكية العظمى ، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص١٥.

٥١ - د.علي حميد ، مكانة التحالفات والشراكات الاستراتيجية في ضوء توجهات دونالد ترامب ، في :مجلة ابحاث استراتيجية ، بغداد، العدد الرابع عشر ، آذار ، ٢٠١٧ ، ص٦٨.

٥٢ - محمد أمين ، قاموس المصطلحات العسكرية ، بغداد، ١٩٨٢، ص٣٤٣.

٥٣ - د.سوسن العساف ، استراتيجية الردع العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة ، الشبكة العربية للابحاث والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص١٦٨.

٥٤ - د.عبدالقادر محمد فهمي ، المدخل الى دراسة الاستراتيجية ، دار الرقيم ، بغداد، ٢٠٠٥، ص٣٢٢.

٥٥ - د.ستار الجابري وآخرون ، الاستراتيجية الامريكية في العراق وتداعياتها ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨، ص٣٢.

٥٦ - د.كرار ناصر ، ترامب من الداخل ، في مجلة ابحاث استراتيجية ، بغداد ، العدد الرابع عشر ، آذار ، ٢٠١٧ ، ص٤٨.

٥٧ - صباح كبة ، سياسة الرئيس باراك اوباما الخارجية تجاه العراق ، مطبعة الأحمدي ، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٦.

٥٨ - صلاح المختار ، من يصنع القرار الامريكي ، افاق عربية ، بغداد ، العدد ١١ ، ١٩٩٢، ص٤٢.

٥٩ - Alex Dragnich and John Wahlke . Government and Politics ( New York : Random House , 1966) p.82.

٦٠ - فؤاد نمرا ، متغيرات السياسة الامريكية ازاء العرب ، في مجلة شؤون الاوسط ، بيروت ، العدد ١٠٥ ، شتاء ٢٠٠٢ ، ص٧٧.